**ما بين اللطف والقسوة في تعليقات القراء.**

فعلاً لقد استوقفتني اقتراح الاستاذ جهاد الزين نهار الثلاثاء [13\12\2016]،الذي أقترح فيه على الرئيس العماد ميشال عون،تاسيس جهاز أمني برئاسة قاضٍ محترم لمكافحة الفساد، لكنني لم أفكّر بالرد على المقالة،كونها تستبطن صرخة وجع وألم،مما يجري في دهاليز الإدارة،وعلى كافة المستويات،من فسادٍ مستشرٍ،ونهب للمال العام،وفي بعض الأحيان على عينك يا تاجر،تطبيقاً للقول المأثور "الفاجر أكل مال التاجر" حيث ان التاجر يتجسد في مجموع الشعب وفي الدولة ككيان قانوني ومعنوي،والفاجر هم مجموعة الفاسدين الذين يعملون تحت غطاء وحماية السياسيين والنافذين،ولا من يُحاسِب أو يسأل.لكن بعد أن قرأت مقالة "قراءة في القراء" كتبت هذه المقالة لأشارك في هذا اليأس مما هو عليه لبنان.لماذا؟ لأن مال الدولة أصبح مباحاً أمام الفاسدين،بسبب تغييب المؤسسات الرقابية،التي فُرِّغت من مضامينها،لتبقى مجرد شاهد زور،على نهب المال العام.وأنا في كل مرة أكتب عن الفساد أترحم على باني دولة المؤسسات الرئيس فؤاد شهاب،أسأله في عليائه،ترى أكنت تتوقع الوصول الى هذا الدرك،من الفساد وقلة الحياء،ربما قد أستوعب جوابك من البعيد البعيد،الذي قد يؤكد على هذا الواقع المُذري،طالما أن "أكلة الجبنة" ما زالوا هم أهل الحل والربط في إدارة شؤون الدولة.وهنا أسأل الاستاذ جهاد الزين،لماذا طرحك هذا !! وأنت عالم أكثر من غيرك بأن مرض الفالج لا يعالج،ولو كانت السلطة السياسية فعلاً تريد التصدي لهذا الفساد،لكانت أضعف الايمان قد وضعت موضع التنفيذ،تأسيس مؤسسة " وسيط الجمهورية" الذي أبصر قانون إنشائه النور منذ 15 عاماً،لكن مراسيمه التنظيمية لم تُقرّ،وذلك لألف سبب وسبب. هذه المؤسسة رغم ولادتها المشوهة،من حيث اعتماد الطريقة الفرنسية،التي لا تُمكّن المواطن من الوصول الى الوسيط،لنقل شكواه وظلامة الإدارة له، إلاً من خلال نوابنا الكرام ،أي بطريقة غير مباشرة،خلافاً لما هو معتمد في كل الديموقراطيات حول العالم،التي تتيح الشكوى المباشرة من المواطن أمام تلك المؤسسة.صحيح أن الكثيرين في لبنان يؤكدون على طموحهم في رفع مستوى الديموقراطية في لبنان،لكن كيف لها أن ترتقي هذه الأخيرة،ولبنان عائم على بحيرة كبيرة من الفساد،حيث يعمل الفاسدون مع غطائهم السياسي على دك أسس البنيان الديمقراطي في لبنان،الذي لا قيامة له دون تفعيل الأجهزة الرقابية وجعلها قادرة على التصدي لهذا الفساد الذي منذ القدم دمّرَ أعتى الأمبراطوريات وفي طليعتها الأمبراطورية الرومانية... صحيح أن استطلاعات الرأي تُشير الى أن عدد المتفائلين،بتقويم هذا الأعوجاج، هو الى تدن غير مسبوق،مما يعني أن فقدان الثقة بالدولة وبأجهزتها،أصبحت في أدنى المستويات،وعلى العهد الجديد الأسراع في تأمين الحل لهذه المُعضلة التي تضع مصداقيته بالدرجة الأولى على المحك،في حال عدم تمكنه من القضاء عليها،على الأقل السيطرة عليها وتحجيم مفاعيلها،لأنه ووفق خبراء الأقتصاد،اذا تمكن هذا العهد من السيطرة على هذه الآفة،وتخفيضها الى نسبة 50 بالمئة مما يُهدر حالياُ، لمكّنه ذلك من رفع مستوى الحياة الأقتصادية في لبنان الى المستوى الذي يتوق له كل لبناني مؤمن ببلده.علّه بذلك نحد من طفرة الهجرة غير المسبوقة،ولولا الشروط القاسية لمنح التأشيرات،لكان لبنان قد اصبح من زمان بعيد بلد المتقدمين في العمر،يفتقر الى شبابه اليائس من مستقبله في هذا البلد.

ختاماً نقول للأستاذ جهاد الزين،ان ما ختمت به مقالتك "قراءة في القراء" من قول أحدهم أن [يبدأ جهاز مكافحة الفساد من القضاة والضباط والصحفيين]،لهو قول صحيح – بالرغم من وجود الأكفاء في المهن الثلاثة أعلاه - لأنه عندما تبدأ المكافحة ممن هم في تلك المواقع،صدّقني بأن مثل هذا الأمر إن لم يقضِ على الفساد،على الأقل يكبح جموحه،ويبدأ كل فاسد بالعد للعشرة،عندما يرى رؤوساً كبيرة تتهاوى أمامه،عند ذلك لا ضير من إعتماد جهاز وفق اقتراحك،أو العمل على سرعة انشاء مؤسسة وسيط الجمهورية،طالما أن الهدف هو واحد،هو العمل على انقاذ الوطن قبل فوات الأوان.

اللواء د. أمين عاطف صليبا

استاذ جامعي - محامٍ